تقـريـر

اليوم الدولي للتعليم:

منظومة التعليم المصرية ومسار التطوير

7-2-2026

إعداد

د. آلاء برانية – د.هالة فودة

برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يحتفل العالم في الرابع والعشرين من يناير من كل عام باليوم الدولي للتعليم، الذي أقرّته الأمم المتحدة تأكيدًا على المكانة المحورية للتعليم بوصفه حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وركيزة رئيسية لتحقيق السلم والتنمية المستدامة. وينطلق هذا الاحتفاء من إدراك دولي متزايد بأن التعليم لم يعد مجرد خدمة اجتماعية، وإنما منفعة عامة ومسئولية مشتركة تقع على عاتق الدول والمجتمعات، لما له من أثر مباشر في بناء الإنسان وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ويمثل اليوم الدولي للتعليم مناسبة لتجديد الالتزام العالمي بضمان إتاحة تعليم شامل وعادل وجيد للجميع، على مدار مراحل العمر المختلفة، دون تمييز أو إقصاء. فالتقارير الدولية تؤكد أن غياب التعليم أو تدني جودته يقوض فرص التنمية، ويعرقل تحقيق المساواة بين الجنسين، ويُسهم في استمرار دوائر الفقر والتهميش؛ حيث لا يزال ملايين الأطفال والشباب حول العالم خارج المنظومة التعليمية، بما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على المجتمعات والدول.

وفي ظل هذا السياق الدولي، تتباين مسارات الدول في إدارة وتطوير نظمها التعليمية، بين تجارب نجحت في تحويل التعليم إلى رافعة للتنمية الشاملة، وأخرى لا تزال تواجه تحديات الإتاحة والجودة والعدالة التعليمية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية إلقاء الضوء على موقع التعليم في مصر، ورصد التحولات التي شهدها هذا الملف خلال السنوات الماضية، في إطار سعي الدولة إلى تطوير المنظومة التعليمية وتعزيز دورها في بناء رأس المال البشري ومواكبة المتغيرات العالمية.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

التعليم في سياق عالمي:

واقع وفرص وتحديات

يكفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في التعليم بموجب المادة (26)؛ حيث يؤكد أن التعليم الابتدائي يجب أن يكون مجانيًا وإلزاميًا، باعتباره حجر الأساس في بناء الإنسان وتمكينه من المشاركة الفاعلة في مجتمعه. كما تنص اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتُمدت عام 1989، على التزام الدول بضمان إتاحة التعليم، والعمل على توفير فرص التعليم العالي للجميع على أساس تكافؤ الفرص، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من التمييز.

ومع اعتماد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سبتمبر 2015، جرى التأكيد على أن التعليم يمثل عنصرًا محوريًا لتحقيق أهداف التنمية السبعة عشر كافة. ويأتي الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ليجسد هذا التوجه؛ إذ يسعى إلى "ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" بحلول عام 2030، باعتباره مدخلًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر تماسكًا وقدرة على الصمود.

ورغم هذا الإجماع الدولي، لا تزال التحديات التعليمية على المستوى العالمي جسيمة؛ إذ يُحرم نحو 250 مليون طفل وشاب من حقهم في التعليم، فيما يعاني قرابة 763 مليون بالغ من الأمية [1]، ويعجز 617 مليون طفل ومراهق عن اكتساب مهارات القراءة والعمليات الحسابية الأساسية. كما تكشف المؤشرات عن فجوات حادة في إتاحة التعليم للفتيات في بعض المناطق؛ حيث تقل نسبة إتمام التعليم الإعدادي بين الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء عن 40%، فضلًا عن حرمان نحو أربعة ملايين طفل وشاب لاجئ من التعليم، في انتهاك واضح لحق أساسي من حقوق الإنسان [2].

وتزداد خطورة هذه التحديات في ظل التحولات الديموغرافية العالمية؛ إذ يشكّل الشباب دون سن الثلاثين أكثر من نصف سكان العالم، ويمثلون طاقة بشرية هائلة وقوة دافعة للتنمية المستدامة والابتكار والتحول

الاجتماعي. ورغم ذلك، لا تزال هذه الفئة تعاني بشكل غير متناسب من الفقر، واتساع فجوة عدم المساواة، ومحدودية فرص الحصول على تعليم جيد وفرص عمل لائقة؛ مما يهدد بإهدار إمكانات بشرية كان يمكن أن تسهم في دفع مسارات التنمية.

وفي هذا السياق، يبرز التعليم باعتباره أحد أهم المداخل لمعالجة هذه التحديات، ليس فقط بوصفه حقًا أساسيًا، وإنما كأداة استراتيجية لتمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في بناء مجتمعاتهم. كما يضطلع الشباب بدور محوري في تشكيل مستقبل التعليم ذاته؛ فهم ليسوا مجرد مستفيدين من السياسات والبرامج التعليمية، بل شركاء أساسيين في صياغتها. ويُعد إشراك الطلاب والشباب بفاعلية في تصميم نماذج تعليمية تلبي تطلعاتهم وطموحاتهم شرطًا جوهريًا لنجاح أي إصلاح تعليمي مستدام، لا سيما في ظل التحولات العميقة التي فرضتها الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي، والتي تستدعي إعادة النظر في غايات التعليم وأساليبه، والانتقال من التعليم التقليدي إلى نماذج أكثر مرونة وقدرة على مواكبة متطلبات المستقبل.

كيف تحوّل ملف التعليم في مصر؟

مسار التطوير والإنجازات

واجهت منظومة التعليم في مصر على مدى أعوام متتالية اختلالات جوهرية، تمثلت في تدهور البيئة التعليمية داخل المدارس، وضعف البنية الأساسية والتكنولوجية، فضلًا عن النقص الملحوظ في أعداد المعلمين وتراجع كفاءتهم، وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى التعليم بالمدارس الحكومية. وفي ظل هذه الأوضاع، اتجهت شريحة واسعة من أولياء الأمور إلى خيارات تعليمية بديلة بحثًا عن جودة أفضل؛ مما أسهم في اتساع نطاق التعليم الخاص ليغطي أكثر من 10% من إجمالي النظام التعليمي في مصر، إلى جانب الانتشار المتزايد للدروس الخصوصية، التي صنّفتها وزارة التربية والتعليم خلال الخمس سنوات الأخيرة كأحد أبرز التحديات التي تقوّض جهود إصلاح التعليم.

أ. الإطار المؤسسي والتشريعي للعملية التعليمية

يشكل الدستور المصري، القوانين الوطنية، والاستراتيجيات التعليمية المعتمدة: الإطار المؤسسي والتشريعي الذي يحدد المبادئ والأهداف العامة للعملية التعليمية، ويوجه خطط التنمية وإصلاح المنظومة التعليمية في جميع مستوياتها.

1 – الإطار الدستوري

يضع الدستور المصري[3] إطارًا دستوريًا متكاملًا لمنظومة التعليم من خلال مجموعة من المواد المتتابعة (المواد 19–25)، بما يعكس مركزية التعليم في مشروع الدولة التنموي. إذ تنص المادة (19) على أن التعليم حق لكل مواطن، وتهدف الدولة من خلاله إلى بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ قيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، مع التزامها بتوفير التعليم وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وإلزاميته حتى نهاية

المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وكفالة مجانيته في مختلف مراحله بمؤسسات الدولة التعليمية، فضلًا عن تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم قبل الجامعي.

وفي السياق ذاته، تؤكد المادة (20) التزام الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره والتوسع في أنواعه كافة، بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية واحتياجات سوق العمل. كما تكفل المادة (21) استقلال الجامعات والمجامع العلمية، وضمان جودة التعليم الجامعي ومجانيته في جامعات الدولة، مع التزام الدولة بتخصيص ما لا يقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم الجامعي، وتشجيع إنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح، مع إخضاع الجامعات الخاصة والأهلية لمعايير الجودة العالمية.

وتؤكد المادة (22) أن المعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يمثلون الركيزة الأساسية للعملية التعليمية، وتُلزم الدولة بتنمية كفاءاتهم العلمية والمهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية بما يضمن تحقيق أهداف التعليم وجودته. وفي إطار دعم اقتصاد المعرفة، تنص المادة (23) على كفالة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، وتخصيص نسبة لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق عليه، مع فتح المجال لمساهمة القطاعين الخاص والأهلي والمصريين في الخارج.

وتختتم المنظومة الدستورية للتعليم بالمادتين (24) و(25)؛ حيث تجعل الأولى اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي، مع التزام الجامعات بتدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاقيات المهنية، بينما تلزم الثانية الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الأبجدية والرقمية، بمشاركة المجتمع المدني ووفق جدول زمني محدد، بما يؤكد تبني الدستور لرؤية شاملة للتعليم بوصفه أداة أساسية للتنمية المستدامة وبناء الإنسان.

2 – الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتعليم

تستند الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتعليم في مصر إلى إطار متكامل يهدف إلى إحداث تحول هيكلي في منظومة التعليم، بما يتسق مع النصوص الدستورية ورؤية مصر 2030. وفي هذا السياق، تمثل خطة قطاع التعليم 2023-2027 أحد أهم الأطر الاستراتيجية التنفيذية[4]؛ حيث صيغت على أساس تشخيص دقيق للتحديات البنيوية التي واجهت النظام التعليمي، خاصة ما يتعلق بتفاوت فرص الإتاحة، وتراجع

جودة التعلم، وضعف كفاءة الإدارة التعليمية. وتسعى الخطة إلى الانتقال من نموذج يركز على التوسع الكمي إلى نموذج يرتكز على تحسين نوعية التعليم وضمان استدامته، بما يضمن إتاحة تعليم جيد ومنصف لجميع المتعلمين.

وترتكز على توسيع فرص الوصول والمشاركة في مختلف المراحل التعليمية، مع التركيز على التعليم الأساسي والطفولة المبكرة، باعتبارهما حجر الأساس لبناء القدرات المعرفية والمهارية. ويشمل ذلك معالجة الفجوات الجغرافية والاجتماعية في معدلات الالتحاق والاستبقاء، والتوسع في البنية التحتية التعليمية، مع إعطاء أولوية للفئات الأكثر هشاشة، بما يعكس توجهًا واضحًا نحو تعزيز العدالة التعليمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بوصفه أحد متطلبات الاستقرار الاجتماعي والتنمية البشرية.

وفي محور جودة التعلم والتعليم، تؤكد على إعادة بناء العملية التعليمية حول المتعلم، من خلال تطوير المناهج لتكون قائمة على تنمية المهارات، والتفكير النقدي، والابتكار، بدلًا من الاعتماد على الحفظ والتلقين. كما تضع السياسات التعليمية المعلم في قلب عملية الإصلاح، عبر تحسين نظم إعداد المعلمين وتنميتهم المهنية المستمرة، وتحديث أساليب التدريس والتقييم، إلى جانب التوسع في توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي كأدوات داعمة لجودة التعلم، وليس بدائل عنه، بما يسهم في تحسين نواتج التعليم ومواءمتها مع المعايير الدولية.

أما على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، فتستهدف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030 ربط منظومة التعليم الجامعي بمتطلبات سوق العمل، وتعزيز البحوث العلمية والابتكار، ورفع جودة التعليم الجامعي وفق معايير دولية، مع دعم استقلال الجامعات وتشجيع إنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح. وتركز الاستراتيجية على تطوير المناهج، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس، وربط البحث العلمي بالتدريب العملي، بما يسهم في إعداد كوادر متخصصة تسهم في التنمية المستدامة. وبهذا تُعد الاستراتيجية خريطة طريق وطنية للتطوير على المدى المتوسط والطويل، مستمدة من النصوص الدستورية وأهداف رؤية مصر 2030، لتكون التعليم العالي والبحث العلمي رافعة أساسية للنهوض بالمجتمع وبناء اقتصاد المعرفة.

3 – القوانين والتشريعات المنظمة للتعليم

تشكل القوانين والتشريعات التعليمية في مصر الإطار التنفيذي الذي يكمّل النصوص الدستورية والاستراتيجيات الوطنية؛ حيث تحوّل المبادئ العامة إلى آليات قابلة للتطبيق على أرض الواقع. ويعتبر قانون التعليم رقم 139 لسنة[5] 1981 الركيزة الأساسية لتنظيم التعليم قبل الجامعي؛ إذ يحدد مراحل التعليم، نظم الامتحانات، أدوار المدرسة والمجتمع، ويضمن حقوق الطلاب والمعلمين على حد سواء. كما يشمل القانون تنظيم التعليم الخاص، التعليم الفني، وبرامج محو الأمية، ليضمن تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة التعليمية وفقًا للمعايير الوطنية.

على صعيد التعليم العالي، يشكل قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة[6] 1972 الإطار القانوني لتنظيم الجامعات المصرية، بما يشمل هيكلها، صلاحيات المجالس الجامعية، استقلال الجامعات، وضمان جودة التعليم الجامعي. كما يتيح القانون إمكانية إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة غير الهادفة للربح، مع إلزامها بمعايير الجودة، بما يربط التعليم العالي بسوق العمل ويعزز القدرة التنافسية للخريجين. وتأتي هذه التشريعات تكملًا لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي 2030، التي تربط التعليم الجامعي بالبحث العلمي، الابتكار، ورفع جودة التعليم بما يتوافق مع رؤية مصر 2030.

في سياق تحديث التشريعات التعليمية، صدّق الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2025 على تعديلات جديدة على قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981، بهدف مواءمة النصوص القانونية مع التطورات الحديثة في منظومة التعليم قبل الجامعي والتعليم الفني[7]. وشملت هذه التعديلات إعادة هيكلة التعليم الفني، تعديل بنية المناهج، تنظيم امتحانات المرحلة الثانوية، وفتح مسارات مهنية إضافية للطلاب بعد المرحلة الأساسية، بما يعزز الربط بين التعليم وسوق العمل. وتأتي هذه التعديلات ضمن جهود الدولة لتحديث الإطار التشريعي وتحسين جودة التعليم، وضمان تفعيل أهداف الاستراتيجيات الوطنية للتعليم وربطها بالدستور ورؤية مصر 2030.

ب. تطورات ملف التعليم في مصر

1 – قطاع التعليم قبل الجامعي[8]

شهد النظام التعليمي في مصر تحسنًا ملموسًا خلال السنوات الأخيرة في إطار رؤية مصر 2030، التي تهدف إلى رفع جودة التعليم وتعزيز مهارات الطلاب بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل وبناء رأس المال البشري. فقد تقدمت مصر 10 مراكز في مؤشر جودة التعليم الصادر عن US News لتصل إلى المركز 41 عام 2024، كما تقدمت 34 مركزًا في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني الصادر عن مؤشر المعرفة العالمي لتصل إلى المركز 79 عام 2025؛ مما يعكس التقدم في كفاءة التعليم الأساسي والفني[9].

تركزت الجهود على تحسين جودة التعلم وتطوير المناهج؛ إذ تم تحديث 94 مادة دراسية في مختلف المراحل التعليمية، وإدراج مواد البرمجة والذكاء الاصطناعي، وإطلاق مناهج التربية الفكرية لرياض الأطفال. كما تم تطوير التعليم الفني من خلال استبدال النظم السابقة بنظام «التعليم الثانوي التقني التكنولوجي» لمدة ثلاث سنوات و«التعليم التكنولوجي المتقدم» لمدة خمس سنوات. كما تم تطبيق نظام شهادة البكالوريا المصرية الذي يعتمد على تعدد المسارات التخصصية وتقليل عدد المواد الأساسية، مع توفير فرص متعددة لدخول الامتحانات وتحقيق أعلى الدرجات.

على صعيد البنية التحتية والتوسع في المدارس المتخصصة، تم إنشاء 791 مشروعًا جديدًا يتضمن نحو 13,912 فصلًا دراسيًا، وتنفيذ 830 مشروعًا إضافيًا، إلى جانب التخطيط لإنشاء 361 مشروعًا جديدًا. وشهدت المدارس المصرية اليابانية والألمانية والرسمية الدولية توسعًا، إضافة إلى تجهيز نحو 385 ألف وحدة مدرسية جديدة لتعزيز جودة بيئة التعلم. كما تم إنشاء مدارس ومراكز تكنولوجية متخصصة، بما في ذلك 115 مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية و35 مدرسة لتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى مراكز للتميز بالقاهرة والقليوبية.

الجدول استنادًا إلى النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2012 والعام الدراسي 2022[10]

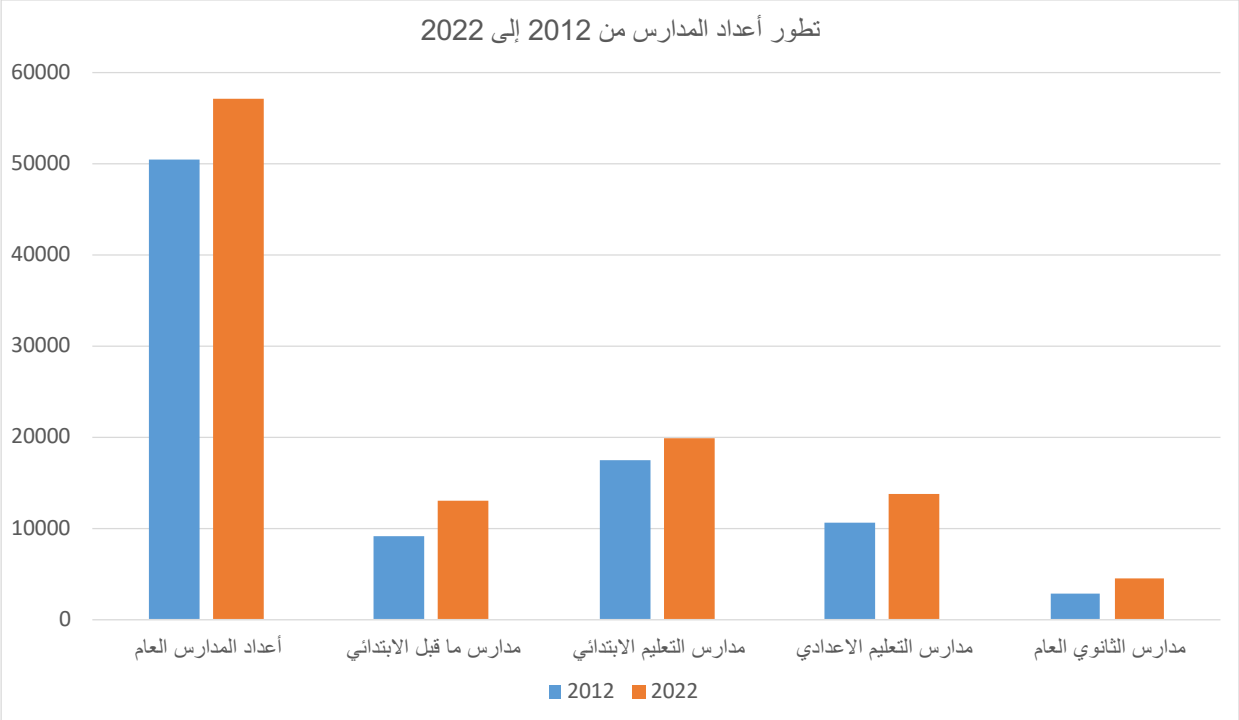

فيما يتعلق بالكوادر التعليمية والأنشطة الطلابية، قامت الوزارة بسد العجز في التخصصات المختلفة من خلال إعادة توزيع المعلمين وتعيين نحو 30 ألف معلم سنويًا، بالإضافة إلى التعاقد مع نحو 160 ألف معلم بنظام الحصة، وتمديد خدمة بعض المعلمين المخضرمين. كما ارتفعت نسبة حضور الطلاب إلى ٪87 على مستوى الجمهورية، مع انخفاض كثافات الفصول إلى أقل من 50 طالبًا لكل فصل. وتضمنت الجهود تعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية، فتم فحص أكثر من 9 ملايين طالب في المبادرات الصحية، وتدريب مئات الآلاف في مجالات التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى مشاركة واسعة في المسابقات الثقافية والرياضية.

2 – قطاع التعليم الجامعي

يشهد التعليم الجامعي في مصر تطورًا نوعيًا خلال السنوات الأخيرة، انعكس في تنوع المؤسسات الجامعية، وتحسن مؤشرات الجودة، وتزايد القدرة على استقطاب الطلاب الوافدين، بما يعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي للتعليم العالي في الشرق الأوسط وأفريقيا.

- تحسّن جودة التعليم الجامعي والاعتراف الدولي: شهدت منظومة التعليم العالي في مصر تحوُّرًا منظمًا نحو تحسين معايير الجودة والاعتراف الدولي عبر إطار استراتيجي شامل يضع تطوير المناهج، رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وتعزيز منظومة الاعتماد المؤسسي كأولوية وطنية.

كما أطلقت الدولة استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030 تتضمن محاور واضحة لرفع جودة البرامج الأكاديمية وربطها بمعايير الاعتماد الدولي[11]، كما سجلت الإحصاءات الرسمية نموًا في أعداد الطلبة والاهتمام ببناء بنى تحتية تعليمية وبحثية حديثة كعوامل مساعِدة على الارتقاء بالمخرجات الأكاديمية[12]. هذه الجهود المشتركة أسهمت في زيادة إمكانية تبادل الشهادات والاعترافات الدولية، وفتحت قنوات تعاون بحثي مع مؤسسات أجنبية تُعزِّز من مصداقية المخرجات المصرية على الساحة الإقليمية والدولية.

- الجامعات الأهلية – إضافة نوعية ومنفذ للتجديد المؤسسي:

شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة توسعًا ملموسًا في منظومة الجامعات الأهلية[13]، التي أصبح لها دور أساسي في التعليم العالي، سواء من خلال إنشاء جامعات دولية مثل جامعات الجلالة، الملك سلمان، المنصورة الجديدة، والعلمين، أو عبر إنشاء الجامعات الأهلية التي خرجت من رحم الجامعات الحكومية بشرط تبني برامج تطبيقية جديدة تتفق واحتياجات سوق العمل المحلي والعربي والدولي. وقد تم العمل من خلال هذه الجامعات على تعظيم الاستفادة من إمكانيات الجامعات الحكومية التابعة لها؛ حيث تم إنشاء نحو 20 جامعة أهلية بدأت فعليًا في قبول الطلاب منذ سنوات قليلة، بالإضافة إلى تدشين 12 جامعة أهلية جديدة تابعة للجامعات الحكومية، ليصل إجمالي الجامعات الأهلية في مصر إلى 32 جامعة، شملت من بينها: جامعة السويس الأهلية، جامعة دمنهور الأهلية، جامعة القاهرة الأهلية، جامعة عين شمس الأهلية، جامعة سوهاج الأهلية، جامعة كفر الشيخ الأهلية، جامعة الوادي الجديد الأهلية، جامعة الفيوم الأهلية، جامعة طنطا الأهلية، جامعة الأقصر الأهلية، جامعة دمياط الأهلية، وجامعة مدينة السادات الأهلية.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 7 جامعات تكنولوجية تهتم بالدراسات التطبيقية وتشجع خريجي التعليم الفني لاستكمال تعليمهم التقني التطبيقي. كما أتاحت مصر لأول مرة الفرصة لعديد من الجامعات الدولية لإنشاء فروع لها داخل البلاد، وخاصة في العاصمة الجديدة، لتقديم أحدث البرامج التعليمية العالمية، ولتكون حافزًا

لبقية الجامعات المصرية على المنافسة وتقديم أفضل البرامج التعليمية. وأسهم هذا التوجه في زيادة أعداد الطلاب الوافدين من الدول العربية والأجنبية، وتقليل ظاهرة سفر الطلاب المصريين للدراسة في الخارج؛ مما يعزز مكانة مصر الإقليمية والدولية في التعليم العالي ويدعم تنمية الكوادر البشرية بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل.

ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد الطلاب الملتحقين بكافة مؤسسات التعليم العالي نحو 3.7 مليون طالب في العام الأكاديمي 2022/2023، منها نحو 296.9 ألف طالب في الجامعات الخاصة والأهلية، وهو ما يمثل حوالي 8% من إجمالي الطلاب في تلك السنة، بزيادة تقارب 30%عن العام السابق؛ مما يدل على تزايد الطلب على هذه البدائل التعليمية[14].

- تعزيز الاستقطاب الدولي والطلاب الوافدين – أثر قيمي واستراتيجيات جذب: اتُّخذت خطوات مرموقة لجعل مصر وجهة استقطاب طلابي إقليمي ودولي عبر تيسير برامج التدريس باللغات الأجنبية، تبسيط إجراءات القبول للطلبة الوافدين، والترويج لميزة التكلفة النسبية مقابل جودة تعليمية متنامية.

انعكاسًا لذلك، شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في أعداد الملتحقين الأجانب بالجامعات المصرية، بما يُجسِّد قدرة النظام على استقطاب تنوّع ثقافي ومعرفي إلى الحرم الجامعي. يضاف إلى ذلك مبادرات وطنية تهدف لرفع عدد الطلبة الأجانب كمكوّن استراتيجي لتمويل التطوير الأكاديمي وتعزيز التبادل العلمي والثقافي. هذه الزيادة تُشكّل مؤشرًا عمليًا على تحسّن سمعة التعليم المصري في الأقاليم المجاورة؛ مما يدعم طموح مصر؛ لأن تصبح مركزًا إقليميًا للتعليم العالي.

الربط بسوق العمل: مناهج تطبيقية وحاضنات للابتكار وصلة مباشرة بالتوظيف: اتّجهت جامعات حكومية وأهلية إلى إعادة هندسة بعض البرامج الدراسية لتكون أكثر تكاملًا مع احتياجات سوق العمل من خلال إدخال وحدات تدريب عملي[15](internships)، شراكات مع شركات تكنولوجيا وصناعات محلية، وإنشاء مراكز لريادة الأعمال وحاضنات تقنية داخل الجامعات.

كما أطلقت الاستراتيجيات الحكومية رؤى لتمكين مخرجات التعليم من قابلية توظيف أعلى عبر التركيز على المهارات التقنية والمهارات الناعمة وربط البحث العلمي بتحديات الإنتاج والابتكار الوطني. تقارير مؤسساتية

دولية (بما في ذلك دراسات مركزة عن سوق العمل المصري) تشير إلى أن تحسين جودة التعليم وملاءمته للطلبية الاقتصادية يُعتبر عاملًا محوريًا للحد من ظاهرة عدم مطابقة المهارات وفرص العمل للشباب.

3 – قطاع التعليم الفني

يكتسب التعليم الفني في مصر أهمية خاصة بوصفه أحد المسارات الرئيسية لتحقيق خطط وبرامج التنمية الشاملة؛ حيث تبنّت الدولة المصرية استراتيجية وطنية متكاملة لإعادة بناء منظومة التعليم الفني على أسس حديثة غير نمطية[16]. وترتكز هذه الاستراتيجية على إتاحة بيئة تعليمية تطبيقية للمناهج الدراسية تحاكي احتياجات سوق العمل في مختلف التخصصات محليًا وإقليميًا ودوليًا، إلى جانب تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءتها الفنية والتقنية والتكنولوجية بما يتوافق مع التطورات المتسارعة في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

كما شملت هذه الجهود تشجيع ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، والارتقاء بمهارات القائمين على العملية التعليمية وفقًا للمعايير الدولية، من خلال شراكات فعّالة مع القطاع الصناعي، وشركاء التنمية، والمؤسسات الدولية، وذلك في إطار رؤية الجمهورية الجديدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي. وقد أسهم هذا التوجّه الإصلاحي في إحداث تحسّن ملموس في النظرة الدولية إلى منظومة التعليم الفني في مصر.

إذ أظهر تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2021 تحولًا في تقييم التعليم الفني، مع الإشارة إلى بدء توجيه اهتمام خاص لتحديث تخصصاته، والارتقاء بجودة مخرجاته، ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل، انطلاقًا من إدراك متزايد لدور التعليم الفني في دعم الاقتصاد الوطني. ويكتسب هذا التحول دلالته عند مقارنته بما ورد في تقارير عام 2010، التي خلصت إلى أن التعليم الفني والتدريب المهني لم يكونا قادرين آنذاك على رفع المهارات إلى المستوى الذي يؤهل الشباب للاندماج في الاقتصاد الصناعي المنظم.

وفي السياق ذاته، عكست تقييمات مؤسسات دولية أخرى تحسنًا واضحًا في مسار الإصلاح؛ إذ أشادت وكالة فيتش عام 2022 بقيام مصر بتطبيق استراتيجية وطنية لإصلاح التعليم الفني، شملت تطوير المناهج والبرامج التدريبية والأكاديمية، وتدريب المعلمين، وتحسين مهارات المتعلمين من خلال تحديث ورش العمل وبرامج التدريب المهني. ويبرز هذا التقدّم عند مقارنته بما ورد في تقييمات عام 2014، التي رصدت آنذاك

فجوة كبيرة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات التي تقدمها المناهج التعليمية، بما عكس اختلالًا هيكليًا في منظومة التعليم.

كما أوضحت مجموعة أكسفورد للأعمال عام 2022 أن التعليم أصبح من الأولويات الأساسية للدولة المصرية، مع تنفيذ تغييرات واسعة النطاق ركزت على التكنولوجيا وتنمية المهارات، واتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني. ويقابل ذلك ما كانت تشير إليه المجموعة نفسها في عام 2014 بشأن التحديات الجوهرية التي واجهها النظام التعليمي، والحاجة الملحّة لتطوير المناهج، وتطبيق التكنولوجيا، وتحسين جودة التدريس، وإعداد الخريجين لاحتياجات سوق العمل.

وعلى المستوى المؤسسي، أشاد البنك الدولي باتخاذ مصر خطوات جادة لرفع جودة التعليم الأساسي والتعليم الفني والتدريب المهني، وربط هذه المنظومة باحتياجات سوق العمل، مع التركيز على تنمية المهارات الأساسية للطلاب. كما أكدت منظمة اليونسكو أن مصر تتبنى رؤية جديدة ونهجًا مستدامًا لتطوير القوى العاملة، إدراكًا لأهمية التعليم الفني والتدريب المهني في تأهيل أعداد كبيرة من الشباب بمهارات عملية وتقنية قادرة على تلبية الطلب في سوق العمل، وهو ما تجسد في التوسع في تطبيق نموذج مدارس التكنولوجيا التطبيقية.

وفي الإطار نفسه، ثمّن صندوق النقد الدولي توجّه الدولة المصرية نحو إعطاء أولوية للاستثمار في التعليم والتدريب، بما يسهم في مواءمة مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل، مشيرًا إلى إنشاء الجامعات التكنولوجية التي تقدم برامج تدريب مهني متقدمة لإعداد الطلاب لمجالات العمل المختلفة. كما اعتبرت مؤسسة التدريب الأوروبية أن مصر تمثل أكبر شريك لها في المنطقة، مع إدخال إصلاحات جوهرية على نظام التعليم الفني، أبرزها اعتماد مناهج قائمة على الكفاءة لتلبية متطلبات سوق العمل بصورة أكثر فاعلية. وفي السياق ذاته، صنّفت منظمة العمل الدولية منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر ضمن أكبر الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حيث عدد المؤسسات وتنوع البرامج المقدمة.

وأظهرت المؤشرات الدولية تحسنًا ملموسًا في أداء مصر في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني؛ إذ تقدمت 32 مركزًا في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحتل المركز 81 عام 2022 مقارنة بالمركز 113 عام 2017. كما تقدمت 30 مركزًا في مؤشر التدريب المستمر لتحتل المركز

98 عام 2022 مقابل المركز 128 عام 2017. إضافة إلى ذلك، تقدمت 64 مركزًا في مؤشر مستوى تدريب العاملين، لتصل إلى المركز 43 عام 2022 مقابل المركز 107 عام 2017، إلى جانب تقدمها 18 مركزًا في مؤشر المهارات المهنية والتقنية الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، لتحتل المركز 51 عام 2022 مقابل المركز 69 عام 2017.

ويُضاف إلى ما سبق تقدم مصر 42 مركزًا في مؤشر ارتباط نظام التعليم بالاقتصاد، لتحتل المركز 75 عام 2022 مقابل المركز 117 عام 2017، فضلًا عن تقدمها 38 مركزًا في مؤشر سهولة الحصول على عمالة ماهرة، لتشغل المركز 30 عام 2022 مقارنة بالمركز 68 عام 2017، بما يعكس تحسنًا واضحًا في ملاءمة مخرجات التعليم الفني لاحتياجات السوق.

وعلى الصعيد الكمي، شهد قطاع التعليم الفني توسعًا ملحوظًا؛ إذ ارتفع عدد مدارس التعليم الفني بنسبة 84.6% ليبلغ 3114 مدرسة خلال العام الدراسي 2022/2023 مقابل 1687 مدرسة عام 2013/2014، كما زادت أعداد الطلاب بنسبة 53.3% لتصل إلى 2.3 مليون طالب مقابل 1.5 مليون طالب خلال الفترة نفسها. كذلك ارتفع عدد الفصول بنسبة 51.4% ليبلغ 54.2 ألف فصل عام 2022/2023 مقابل 35.8 ألف فصل عام 2013/2014.

وفي إطار التطوير النوعي، جرى استحداث وتطوير 131 برنامجًا وتخصصًا بمدارس التعليم الفني، إلى جانب عقد 77 شراكة مع القطاع الخاص في إطار التعليم والتدريب المزدوج، وافتتاح مركزين للتميز خلال العام الدراسي 2022/2023. كما تم افتتاح 52 مدرسة تكنولوجية تطبيقية، إلى جانب 10 جامعات تكنولوجية، من بينها جامعة مصر التكنولوجية الدولية التي تضم مدارس وكليات.

واستهدف مسار الإصلاح المؤسسي تحسين جودة التعليم الفني عبر إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد (إتقان)، وتحويل المناهج إلى مناهج قائمة على منهجية الجدارات، وتحسين مهارات المعلمين من خلال التدريب والتأهيل، مع إشراك أصحاب الأعمال في تطوير العملية التعليمية، وفتح المسارات التعليمية لخريجي التعليم الفني للالتحاق بالتعليم العالي.

وتتمثل مستهدفات التعليم الفني والتدريب المهني بحلول عام 2030 في توفير فرص عمل لنحو 80% من خريجي التعليم الفني في مجال تخصصاتهم، وإلحاق 20% من الطلاب المتفوقين بالمرحلة الإعدادية بالتعليم الفني، وخفض كثافة الفصول إلى متوسط 30 طالبًا، ورفع نسبة الملتحقين بالتعليم المهني إلى 30% من إجمالي طلاب التعليم الفني، إلى جانب قيام 20% من مؤسسات التعليم الفني والمهني على الشراكة المجتمعية.

وفي سياق تطوير المناهج والكوادر، تم الانتهاء من تطوير 80% من البرامج الدراسية وفق منهجية الجدارات المهنية بحلول العام الدراسي 2024/2025، إلى جانب تدريب 70 ألفًا من أعضاء هيئات التدريس والتوجيه على استراتيجيات التدريس الفعّال وأساليب التقييم الحديثة. كما تم استحداث مدارس فنية متخصصة تخدم المشروعات القومية، من بينها مدارس البترول والبتروكيماويات، ومدرسة تكنولوجيا الطاقة النووية بالضبعة، ومدارس الطاقة الشمسية، والمدرسة الفنية المتقدمة للمعدات الثقيلة بالإسماعيلية، ومدارس مياه الشرب والصرف الصحي، والمدرسة الفنية المتقدمة للنقل النهري بالقاهرة.

كما جرى التوسع في إنشاء مراكز التميز القطاعية التي تهدف إلى تأهيل الطلاب بصورة متكاملة لسوق العمل؛ حيث يضم كل مركز مدرسة ومركزًا لتدريب المعلمين والخريجين والعاملين، وتصل مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات بعد الشهادة الإعدادية. وفي الإطار نفسه، توسّع تطبيق نموذج مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالشراكة مع القطاع الخاص، مع توقيع بروتوكولات لإنشاء 69 مدرسة، افتُتح منها 52 مدرسة حتى الآن، مع استهداف الوصول إلى 420 مدرسة بحلول عام 2030، بينما بلغ عدد المتقدمين للالتحاق بهذه المدارس 17.5 ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسي 2022/2023 فقط.

وأخيرًا، مثّل التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية امتدادًا طبيعيًا لمسار التعليم الفني؛ حيث تقدم برامج علمية وتطبيقية في 17 تخصصًا حيويًا، وتمنح درجات الدبلوم المهني، والبكالوريوس المهني، والماجستير المهني، والدكتوراه المهنية، وقد تم افتتاح 10 جامعات تكنولوجية، إلى جانب جامعة مصر التكنولوجية الدولية التي تضم مدارس وكليات وتشكل نواة لمجمعات تكنولوجية في عدد من المحافظات.

وختامًا، تشير مجمل التحولات التي شهدتها منظومة التعليم في مصر خلال السنوات الأخيرة إلى انتقال تدريجي من نماذج تقليدية في التخطيط والتنفيذ إلى مقاربات أكثر تكاملًا تستند إلى الجودة، والحوكمة،

وربط التعليم بالتنمية المستدامة. فقد أظهرت السياسات التعليمية الحديثة توجّهًا واضحًا نحو إعادة بناء التعليم باعتباره استثمارًا استراتيجيًا في رأس المال البشري، وليس مجرد خدمة اجتماعية، وهو ما انعكس في توسّع البنية المؤسسية، وتحديث الأطر التشريعية، وتبنّي معايير دولية في تطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، وتحسين البيئة التعليمية. ومع استمرار الاستثمار في الجودة، وبناء القدرات البشرية، وتعميق الصلة بين التعليم وسوق العمل، تتعزز فرص ترسيخ منظومة تعليمية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز التنافسية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق رؤية مصر المستقبلية.

الهوامش والمراجع

1. Unesco. n.d. “International Day of Education | UNESCO.” Www.unesco.org. https://www.unesco.org/en/days/education.
2. Nations, United. 2025. “International Day of Education | United Nations.” United Nations. 2025. https://www.un.org/en/observances/education-day
3. دستور جمهورية مصر العربية 2019، موقع رئاسة الجمهورية.
4. “Education Sector Plan for Egypt Education Sector Plan for Egypt | 1.” n.d. https://www.globalpartnership.org/node/document/download?file=document/file/202309--education-sector-plan-20232027--egypt.pdf.
5. ”قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981.“ 2016. منشورات قانونية. https://manshurat.org/node/2135?utm November 5, 2016.
6. TurnDigital. 2024. “Supreme Council of Universities.” Sis.gov.eg. 2024. https://sis.gov.eg/en/egypt/society/education/supreme-council-of-universities/?.
7. بسام رمضان. 2025. ”الرئيس السيسي يصدّق على تعديل بعض أحكام قانون التعليم.“ المصري اليوم. https://www.almasryalyoum.com/news/details/3525089? August 14, 2025.
8. وزارة التربية والتعليم، الصفحة الرسمية، حصاد 2025، 30 ديسمبر 2025
9. الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، المركز الإعلامي لمجلس الوزراء: مصر تخطو خطوات متقدمة في جودة التعليم وبناء مهارات المستقبل
10.
11. جمهورية مصر العربية - النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2012/2013 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
12. الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030 – وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، مصر. https://sis.gov.eg/en/media-center/strategies/national-strategy-for-higher-education-and-scientific-research-2030/?utm
13. Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), “1.8% Increase in the Number of Students Enrolled in Higher Education in 20232024/,” Annual Bulletin for Enrolled Students and Faculty Members (Cairo: CAPMAS, 2024).
14. ”الجامعات الأهلية والتعليم العالي في مصر“. Study in Egypt. Accessed January 19, 2026. https://studyinegy.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B5%D8%B1/?srslt%8A-%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%87%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%%D9.id=AfmBOopD5lR2UGVCoWcAfi0YFAdtmMLYxMUAUqL4Ct8La2AtOc51r7_i
15. “Egypt: 5.7% increase in the number of students enrolled in higher education in 20222023/”, Egypt-Business.com, accessed January 19, 2026, https://www.egypt-business.com/web/details/2350-egypt-57-increase-in-the-number-of-students-enrolled-in-higher-education-in-20222023430976/.
16. The World Bank Group. Country Climate and Development Report: Egypt. Washington, DC: The World Bank Group, November 8, 2022. Accessed via documents1.worldbank.org. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099510011012235419/pdf/P17729200725ff0170ba05031a8d4ac26d7.pdf.
17. Ministry of Higher Education and Scientific Research – Egypt, Facebook post, “تسع سنوات من تنفيذ استراتيجيات إصلاح وتطوير التعليم الفني في مصر.. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء,” Facebook, (date posted unknown), https://www.facebook.com/MOHESREGYPT/posts/856232869192882.

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية